رقم الوثيقة: ASA 41/001/2014

القيود على حرية التعبير لا تزال مستمرة، وعشرات من سجناء الرأي لا يزالون خلف القضبان

مجلس حقوق الإنسان يعتمد نتائج "المراجعة العالمية الدورية" بخصوص فيتنام

ترحب منظمة العفو الدولية بالإفراج المبكر عن عدد من سجناء الرأي في إبريل/نيسان 2014، إلا إن الأمر الذي يبعث على الإحباط العميق هو استمرار احتجاز عشرات الآخرين من الرجال والنساء دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، ومن بينهم مدوّنون ونشطاء سياسيون ودينيون، ونشطاء في مجال حقوق الأراضي وحقوق العمال، ودعاة لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

ويعاني بعض أولئك المحتجزين من سوء حالتهم الصحية بشكل بالغ، بل ويتفاقم الأمر في بعض الحالات من جراء الظروف القاسية في السجن وغير ذلك من صنوف المعاملة السيئة. وقد شعرت منظمة العفو الدولية بالحزن على وجه الخصوص لدى تلقيها نبأ وفاة سجين الرأي دينه دانغ دينه في إبريل/نيسان 2014، بعد الإفراج عنه بفترة وجيزة. وكانت حالته قد شُخصت أثناء وجوده في السجن بأنه يعاني من سرطان في المعدة، ولكنه لم يتلق العلاج اللازم له، بالرغم من المناشدات المتكررة من أفراد أسرته وأصدقائه وعدد من الدبلوماسيين. ولهذا، تهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الفيتنامية أن تفرج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع سجناء الرأي، وبخاصة أولئك الذين وصفهم "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع للأمم المتحدة بأنهم محتجزون بشكل تعسفي، ووفقاً للتوصيات التي قُدمت خلال "المراجعة العالمية الدورية" الحالية (من كل من سويسرا ونيوزيلندا وألمانيا والولايات المتحدة). (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/26/6 الفقرتان: 143-115؛ و143-118).

ولا توافق منظمة العفو الدولية على قول الحكومة الفيتنامية بأن القيود على ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، وكذلك البنود القانونية بشأن الأمن القومي والنظام العام، تتماشى مع أحكام "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و"الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" (المرجع السابق، الفقرتان: 63 و64). فهناك من سُجنوا إثر محاكمات جائرة وهناك من يُحتجزون على ذمة المحاكمة بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية الرأي والتعبير، وقد وُجهت إلى هؤلاء وأولئك تهم بموجب بنود مبهمة الصياغة في القسم الخاص بالأمن القومي من قانون العقوبات الصادر عام 1999، أو بموجب المادة 258 من القانون نفسه. وترى منظمة العفو الدولية أن هذه البنود تُستخدم لتجريم الآراء والأنشطة السلمية المعارضة، ولهذا تحث الحكومة الفيتنامية على مراجعة أو إلغاء المواد 79 و88 و258 من قانون العقوبات على وجه الخصوص، وأن تضمن تماشي تلك البنود القانونية مع التزامات فيتنام بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" وعدم استخدامها بشكل تعسفي لخنق التعبير السلمي عن الآراء، وذلك حسب التوصيات المقدمة من عدة دول. (المرجع السابق، الفقرات: 143-152 (فرنسا)؛ و143-156(أستراليا)؛ و143-157(كندا)).

وتنوه منظمة العفو الدولية بما صرحت به الحكومة الفيتنامية عن عزمها تخفيض عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام (وهي حالياً 22 جريمة)، وذلك في إطار مراجعتها لقانون العقوبات وغيره من القوانين. (المرجع السابق، الفقرة 59). وبالنظر إلى أن عدد

السجناء المحكوم عليهم بالإعدام يزيد عن 700 شخص، حسبما تشير الأنباء، فإنه يتعين على السلطات الفيتنامية إصدار وقف لتنفيذ أحكام الإعدام، كخطوة نحو إلغاء العقوبة، وذلك تمشياً مع الاتجاه العالمي وتنفيذا للتوصيات المقدمة من 18 دولة خلال "المراجعة العالمية الدورية" الحالية. (المرجع السابق، الفقرات: 143-92 (سويسرا)؛ و143-94 (إيطاليا)؛ و143-97 (الإكوادور)؛ و143-98 و 143-112 (سلوفينيا، ناميبيا، البرازيل، البرتغال، الجمهورية التشيكية، أستراليا، إستونيا، ليتوانيا، فرنسا، جمهورية الجبل الأسود، بلجيكا، توغو، النمسا، إسبانيا، السويد).

وأخيراً، ترحب منظمة العفو الدولية بإتاحة الفرصة لزيارة فيتنام في فبراير/شباط 2014، وتحث السلطات الفيتنامية على مزيد من المشاركة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

خلفية
اعتمد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة نتائج "المراجعة العالمية الدورية" بشأن فيتنام، يوم 20 يونيو/حزيران 2014، خلال دورته السادسة والعشرين. وقبل اعتماد نتائج المراجعة، قدمت منظمة العفو الدولية البيان الشفهي الوارد أعلاه.

ومن المؤسف أن فيتنام قد رفضت 45 توصية من التوصيات المقدمة من الدول الأعضاء في "الفريق العامل المعني بالمراجعة العالمية الدورية"، وعددها 227 توصية، ومن بينها توصيات تتعلق بالإفراج عن دعاة حقوق الإنسان والسجناء السياسيين المعارضين؛ وأخرى تتعلق بإصلاح بنود قانون العقوبات التي تخنق حرية التعبير؛ وبإصدار وقف لتنفيذ عقوبة الإعدام، وغير ذلك من التوصيات.

ومع ذلك، فإن 24 توصية من التوصيات التي قبلتها فيتنام، وعددها 182 توصية، تشير بشكل محدد إلى إتاحة أو تعزيز حرية التعبير. (المرجع السابق، الفقرات: 143-144؛ 143-150 (إيطاليا، ليتوانيا، اليابان، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، فنلندا)؛ و143-159 (نيوزيلندا، أيرلندا، فنلندا، أستراليا، كندا، البرازيل، إستونيا)؛ و143-161 و143-162 (النمسا، النرويج)؛ و143-164 و143-166 (المجر، بولندا، السويد)؛ و143-168 (شيلي)؛ و143-170 و143-173 (باكستان، ألمانيا، فرنسا، أيرلندا)). وهناك توصيات أخرى تشير إلى الحق في محاكمة عادلة (المرجع السابق، الفقرتان: 143-133 و143-134 (كندا، لوكسمبروغ))، وكذلك توصيات تشير إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان (المرجع السابق، الفقرتان 143-27 و143-129 (كابو فيردي، اليابان، ماليزيا)).

هذا وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الفيتنامية أن تكفل تنفيذ جميع التوصيات المقبولة، وذلك على نحو كامل وفعال وبما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة.